

دور قانون الاستثمار 18-22 في تحسين الخدمة العمومية للمستثمرين

The role of the Investment Law 22-18 in improving the public service for investors

عرقاب عبدالرزاق^{1*} ، حيولة إيمان²¹جامعة يحي فارس بالمدينة، مخبر التنمية المحلية المستدامة (الجزائر)،arkab.abderrezak@univ-medea.dz²جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، hayoula.imane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/11/07 تاريخ القبول: 2025/01/11 تاريخ النشر: 2025/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة قانون الاستثمار 18-22 في تحسين الخدمة العمومية للمستثمرين في الجزائر، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، خاصة بعد إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر، والتي تعتبر خطوة هامة في مسار الإصلاحات التي باشرتها الدولة لتسهيل إجراءات الاستثمار في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن قانون الاستثمار ساهم بشكل كبير في إصلاح الخدمة العمومية للمستثمرين، من خلال تقديم العديد من المزايا والضمانات، وإدخال الرقمنة لتكريس الشفافية وتسهيل إجراءات الاستثمار، وهذا يتطلب تظافر جهود جميع القطاعات المتعلقة بالاستثمار.

كلمات مفتاحية: القانون 18-22، الاستثمار، الخدمة العمومية، الضمانات، المزايا.

Abstract:

This study aims to know the extent to which the Investment Law contributes 22-18 to improving the public service for investors in Algeria, where the descriptive analytical approach was used to study the services provided by the Algerian Agency for the Promotion of Investment, especially after the establishment of the digital platform for the investor, which is an important step in the path of reforms. The state has started to facilitate investment procedures in Algeria.

The study concluded that the investment law has contributed greatly to reforming the public service for investors, by providing many benefits and guarantees, and introducing digitization to perpetuate transparency and facilitate investment procedures, and this requires the concerted efforts of all sectors related to investment.

Keywords: Law 22-18, investment, public service, guarantees, benefits.

1. مقدمة:

يعد الاستثمار عامل أساسي للنمو الاقتصادي في الدول النامية، وذلك لكونه يساهم في خلق الثروة وتدفق رؤوس الأموال ورفع مستوى المعيشة وتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، فضلا عن مساهمته في نقل التكنولوجيا التي تؤدي إلى تطوير الإنتاج مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير. وتولي الجزائر كباقي دول العالم أهمية خاصة بالاستثمار حيث تعتبره المحرك الرئيسي لعجلة التنمية والخيار الاستراتيجي الأمثل للتنويع الاقتصادي وبديلا لاقتصاد النفط، حيث أصدرت العديد من القوانين المشجعة على الاستثمار، إلا أنه بقي بعيد عن مستوى طموحات الدولة، وهذا ما دفع إلى إعادة النظر في منظومة الاستثمار والقيام بإصلاحات سياسية، اقتصادية، قانونية وإدارية عميقة.

لعل من أسباب نجاح الاستثمار في الجزائر هو توفير مناخ مناسب يقتضي توفير خدمات عمومية ترقى إلى مستوى تطلعات المستثمرين وتحفزهم على الاستثمار في الجزائر، وفي هذا الإطار قامت الدولة بمجهودات معتبرة وباشرت العديد من الإصلاحات توجت بإصدار قانون الاستثمار 18-22 الذي حدد القواعد المنظمة للاستثمار، ومنح العديد من الضمانات للمستثمرين، وحدد الأنظمة التحفيزية، إضافة إلى إدخال الرقمنة على قطاع الاستثمار من خلال انشاء منصة رقمية للمستثمر والتي تعتبر خطوة هامة في مجال إصلاح الخدمة العمومية في مجال الاستثمار مما يساهم في تكريس مبدأ الشفافية و تسهيل إجراءات الاستثمار وتذليل كل الصعوبات التي تقف حائلا دون تطوره.

ومما سبق يتبادر لنا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة قانون الاستثمار 18-22 في تحسين الخدمة العمومية للمستثمرين في الجزائر؟

لمعالجة إشكالية الدراسة استعملنا المنهج التحليلي الوصفي من خلال إعطاء صورة واضحة عن الإطار العام للاستثمار في الجزائر، والكشف عن دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في تحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين.

2. الإطار العام للاستثمار في الجزائر

1.2 تعريف الاستثمار حسب القانون الجزائري:

لم يكن هناك تعريف صريح للاستثمار في القانون الجزائري حتى صدور الأمر 03-01 المعدل والمتمم باستثناء الاتفاقيات الثنائية التي تتضمن تفاصيل حول عملية الاستثمار، ويقصد بالاستثمار حسب نص المادة 02 من الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار كما يلي:

- 1- "هو كلاً من إنشاء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة،
- 2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية،
- 3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية". (الجريدة الرسمية، 2001، عدد 47، صفحة 05)

ويعرف الاستثمار حسب نص المادة الثانية من هذا القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار بأنه: "1- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل.

- 2- المساهمة في رأسمال شركة". (الجريدة الرسمية، 2016، عدد 46، صفحة 18)
- كما عرف المشرع الاستثمار بموجب نص المادة 05 من القانون 18-22 حسب أنواعه وهي:

أ- استثمار الانشاء: "كل استثمار منجز من أجل انشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول بغرض إنشاء نشاط إنتاج السلع و/أو الخدمات". (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 06)

ب- استثمار التوسع: "كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة". (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 06)

ج- استثمار إعادة التأهيل: "كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/أو خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب الاهتلاك لقدمها والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو

إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث سنوات على الأقل". (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 06)

2.2 امكانيات الجزائر في مجال الاستثمار:

تعتبر الجزائر أكبر بلد في افريقيا وتحتل المرتبة العاشرة عالميا من حيث المساحة المقدرة بـ 2381741 كلم مربع، بناتج داخلي اجمالي يقدر بـ 163 مليار دولار سنة 2021 بتعداد سكاني يبلغ 44.6 مليون نسمة (جوازك للاستثمار في الجزائر، صفحة 07)، تحتل الجزائر موقع استراتيجي هام فهي بوابة افريقيا، يحدها 7 دول افريقية، تتوفر على سوق استهلاكية محلية تقدر بـ 44.6 مليون مستهلك وسوق حدودية تفوق 103 مليون مستهلك، وتقع في منطقة تبادل حر للقارة الافريقية مع 54 دولة بتعداد سكاني يقدر بـ 1.2 مليار نسمة، وضمن المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والتي تضم 18 دولة بتعداد سكاني يقدر بـ 421 مليون نسمة، ولها اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة بتعداد سكاني يقدر بـ 448 مليون نسمة. وقعت الجزائر على 47 اتفاقية حول الحماية المتبادلة وتشجيع الاستثمارات وعلى 34 معاهدة جبائية لتجنب الازدواج الضريبي. (جوازك للاستثمار في الجزائر، 2022، صفحة 10)

وبخصوص البنية التحتية تملك الجزائر 51 مطار منها 20 مطار دولي كما تملك 51 ميناء، بالإضافة إلى شبكة سكك حديدية تمتد على طول 4695 كلم، وشبكة طرق بطول 918140 كلم منها 1408 كلم طرق سريعة، كما يبلغ طول الطريق الجنوبي للصحراء أو ما يسمى بطريق الوحدة الافريقية 10227 كلم، يشمل 6 دول إفريقية، وطول هذا الطريق على إقليم الجزائر يبلغ مسافة 3766 كلم. (جوازك للاستثمار في الجزائر، 2022، صفحة 11)

أما سوق العمل في الجزائر فهو غني باليد العاملة الشابة المؤهلة، حيث يتخرج من الجامعة الجزائرية حوالي 250000 طالب كل سنة، وتقدر اليد العاملة للشباب أقل من 19 سنة بنسبة 27.9 % من اليد العاملة، وفئة من 19 إلى 60 سنة تمثل 64 %، أما فئة أكبر من 60 سنة فتبلغ 8.1 % من مجموع اليد العاملة. (جوازك للاستثمار في الجزائر، 2022، صفحة 12)

وبخصوص قطاع الطاقة تملك الجزائر ثروة طبيعية معتبرة تحتل بها المركز 10 عالميا من حيث احتياطات الغاز الطبيعي والمركز 16 عالميا بالنسبة لاحتياطات النفط. كما تعتبر الجزائر خزان للموارد المعدنية، أما مجال الطاقات الجديدة

والمتجددة تعتبر الجزائر من بين أكبر الحقول الشمسية في العالم حيث تزيد مدة سطوع الشمس عن 2000 ساعة في السنة وقد تصل إلى 3900 ساعة سنويا في الجنوب والهضاب العليا. وهذا ما يمكنها من الحصول سنويا على 3 كيلو واط في المتر المربع شمالا وحوالي 5.6 كيلو واط في المتر المربع في الجنوب. (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، www.aaip.dz)

وفيما يخص قطاع الصناعة فإن الدولة تسعى إلى إحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي وجعل القطاع الصناعي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل العقار الموجه للاستثمار الصناعي حافظة من 755 منطقة صناعية، ويمكن زيادة 50 منطقة صناعية أخرى. (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، www.aaip.dz) وبخصوص قطاع الفلاحة فيعتبر قطاعا أساسيا في الاقتصاد الوطني، حيث يوظف ما يقارب 2.6 مليون عامل، أي ما يعادل نسبة 74% من اليد العاملة الريفية ونسبة 24% من القوة العاملة الوطنية، كما يساهم في تغطية نسبة 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية، وتقدر المساحة الزراعية الإجمالية في الجزائر بـ: 48.1 مليون هكتار، منها 8.6 مليون هكتار صالحة للزراعة و1.47 مليون هكتار مساحات مسقية، و4.1 مليون هكتار من الغابات. (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، www.aaip.dz)

أما قطاع السياحة فيعتبر مورداً هاماً بديلاً عن المحروقات، حيث تملك الجزائر مؤهلات تجعلها قطبا سياحيا بامتياز، وتزخر الجزائر بشريط ساحلي بطول 1200 كلم يتوفر على 609 شاطئ منها 427 شاطئ مسموحة للسباحة، وتضاريس متنوعة وصحراء تزيد مساحتها عن 2 مليون كلم²، تضم 249 منطقة توسع سياحي بمساحة تقدر بـ: 57872.19 هكتار، كما تملك الجزائر 10 حظائر وطنية، فضلا عن المعالم والمواقع السياحية المدرجة ضمن قائمة التراث العالمي. (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، www.aaip.dz)

3.2 التحديات التي تواجه المستثمرين في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لإصلاح قطاع الاستثمار وتهيئة مناخ ملائم للاستثمار في الجزائر، إلا أن هناك بعض العوائق تبقى حائلا دون تطوره ومن أهمها:

- **الفساد:** ينعكس الفساد على الاستثمار بسبب التكلفة التي يتحملها المستثمر لإنجاز خدمة من طرف موظف هو مكلف بها قانونا، وهذا يؤدي بتحويل جزء من فوائد

المستثمر إلى مقدم الخدمة بطريقة غير قانونية، ويعتبر الفساد شكل من أشكال عدم الشفافية، بالإضافة إلى الرشوة والمحسوبية والتعسف في استعمال السلطة، فكلما زادت الشفافية في المعاملات كلما انخفضت نسبة الفساد، وهذا ما يحفز على الاستثمار. (لعماري، 2011، ص 98)

- **البيروقراطية:** تعتبر من بين أهم العوامل التي تعيق إنجاز المشاريع الاستثمارية، فضلا عن سوء تسيير الإدارة وتعسفها وعدم حيادها، حيث يلاحظ التأخر في تطبيق القوانين، إضافة إلى مشكل التراخيص المسبقة التي تشكل حاجزا أمام المستثمر، والافراط في فرض الوثائق المرتبطة بملف الاستثمار، وهذا ما يسبب أرها للمستثمر، ويجعله يتجنب الاستثمار في الجزائر. (شريقي، 2003، ص 171)

- **مشكل العقار:** من بين المشاكل التي تعيق الاستثمار في الجزائر هو مشكل العقار، وذلك لكونه عامل يساعد على استقرار المستثمرين، وتكمن المشكلة أساسا في طول الفترة الزمنية لمنح قرار استغلال العقار، وقد تستغرق مدة الانتظار أحيانا من 3 إلى 5 سنوات (بوعبيد، 2017، ص 64)

- **مشكل التمويل:** يعتبر تمويل المشاريع الاستثمارية من بين المشاكل التي تثير اهتمام المستثمرين وهذا بسبب صعوبة الحصول على تمويل، وطول مدة تحويل الأموال من وإلى الجزائر، وعجز البنوك على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى عدم توفر سوق مالية نشطة، ورغم وجود بورصة الجزائر إلا أنها محدودة الحركة. (دالع، 2009، ص 29)

- **القطاع الموازي:** توجد حوالي 566 سوق موازية في الجزائر وينشط فيها حوالي 100 ألف متدخل، حيث تمثل نسبة 40 % من الكتلة النقدية المتداولة، وهذا يدل على فشل الدولة في معالجة هذه الظاهرة، وعليه فإن الخسائر التي يحدثها السوق الموازي تعد من بين أبرز العوائق لجذب الاستثمار إلى الجزائر (دكاني، 2018، ص 196)

- **عدم الاستقرار الأمني والسياسي:** مرت الجزائر منذ أحداث 1988 بأزمة أمنية حادة أثرت سلبا على صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا يعتبر عائقا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن المستثمر الأجنبي يقوم بتقييم الأوضاع الأمنية والسياسية للدولة التي يرغب بالاستثمار فيها قبل أن يتخذ قرار الاستثمار، خاصة الشركات متعددة الجنسيات التي لا يمكن توجيه استثماراتها إلا بشروط أهمها الاستقرار السياسي والأمني. (قويدري وبلغيث، 2021، ص 541) كما أن عدم استقرار الطاقم الحكومي والإطارات ذات الصلة المباشرة بمراكز اتخاذ القرار

المتعلقة بالاستثمار أثرت سلبا على جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر (شريف، 2005، ص 170)

- **انعدام الامن التشريعي:** يعتبر الامن التشريعي من بين أبرز العوائق التي تواجه المستثمر وهذا ما يجعله يتردد في الاستثمار في الجزائر، خاصة إذا كان التغيير جذريا، فتعدد القوانين المنظمة للاستثمار وكثرة التعديلات عليها في فترات قصيرة تدل على عدم استقرار النظام القانوني للاستثمار. (لعماري، 2011، ص 90)

- **عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:** إن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية معظمها منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والاستثمارات ذات التدفقات الكبيرة هي الاستثمارات عالية التكنولوجيا، حيث أن الشركات العالمية تفضل الاستثمار في الدول المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والجزائر بحكم ظروفها تسعى للانضمام إلى المنظمة عن طريق المفاوضات الجارية معها. (بولعيد، 2006، ص 86-87)

3. الضمانات والامتيازات

3.1 الضمانات المقدمة للمستثمرين في ظل القانون 18-22

من أجل كسب ثقة المستثمرين وتحفيزهم على الاستثمار في الجزائر، قدمت الدولة من خلال قانون الاستثمار 18-22 عدة ضمانات لاستقطاب المستثمرين وهي على النحو التالي:

1- إمكانية الاستفادة من الأراضي التابعة للدولة: يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمار المدرجة ضمن الأنظمة التحفيزية التي ينص عليها قانون الاستثمار من أرض تابعة لأمالك الدولة، وتمنح عن طريق هيئات العقار حسب الشروط والكيفيات التي ينص عليها القانون، حيث توضع تحت تصرف المستثمر كافة المعلومات المتعلقة بتوفر الأوعية العقارية على المنصة الرقمية للمستثمر (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 06)

2- الإعفاء من إرجاءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي لملكن

المساهمات العينية الخارجية التي تدخل ضمن عملية نقل أنشطة من الخارج، وكذا السلع الجديدة التي تدرج ضمن الحصص الخارجية العينية. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 06)

3- ضمان تحويل رأس المال للمستثمر والفوائد الناتجة عنه: يستفيد من ضمانات التحويل كل من رأس المال للمستثمر على شكل حصص نقدية مستوردة والعوائد الناتجة عنها وكذا الحصص العينية التي يكون مصدرها خارجي وذلك بعد تقييمها، بالإضافة إلى

المداخيل للصافية الحقيقية التي تنتجنا لتنازل لتصفية الاستثمارات أجنبية المصدر.
(الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 06)

4- حماية الاستثمارات المنجزة

من
التسخير من قبل الدولة لإفيا الحالات التي ينص عليها القانون والتي تبيتر تبعلها تعويض
منصف. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 06)

5- الحق في التحويل والتنازل: يمكن للمستثمر أن يقوم بتحويل أو
يتنازل عن السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الممنوحة بموجب أحكام قانون الاستثمار 22-
18 وكذا تلك الممنوحة بموجب الأحكام السابقة، عن طريق رخصة يتم تسليمها من
طرف الوكالة. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 07)

6- الحق في الطعن: للمستثمر الحق في الطعن أمام اللجنة الوطنية العليا للطعون المتصلة
بالاستثمار التي يتم تشكيلها لرئاسة الجمهورية، إضافة لهذا يمكن للمستثمر الطعن
أمام الجهات القضائية المختصة. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 55، صفحة 06-07).

7- حماية الاستثمار من الآثار الناجمة عن إلغاء أو مراجعة قانون الاستثمار: لا يمكن
أن تسري الآثار الناتجة عن إلغاء القانون 22-18 أو مراجعته على الاستثمارات
المنجزة في إطار هذا القانون إلا بعد طلب صريح من المستثمر. (الجريدة الرسمية،
2022، عدد 50، صفحة 07) وبالتالي

الحفاظ على الحقوق والمزايا المكتسبة من نشر إجراءات الاستثمار السابقة أو التشريعات الحالية.

3.2 الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في ظل القانون 22-18

منح قانون 22-18 عدة امتيازات للمستثمرين وقسمها إلى ثلاثة أنظمة تحفيزية وتتمثل
في:

أ- **نظام القطاعات:** كان يسمى سابقا بالنشاطات ذات الامتياز في قانون الاستثمار رقم
09-16، حيث تم توسيع القطاعات ذات الأولوية للاستثمار من ثلاثة قطاعات إلى ستة
قطاعات، ونظام القطاعات يعبر عن مجالات الاستثمار التي تركز عليها الدولة
وتوليها أهمية خاصة كونها تساهم بشكل واسع في التنمية الاقتصادية للدولة (إرزيل،
2022، الصفحة 55).

وتشمل هذه القطاعات حسب نص المادة 26 من القانون 22-18: الصناعة
والصناعات الغذائية والصيدلانية والبتروكيميائية، الفلاحة والصيد البحري وتربية
المائيات، الخدمات والسياحة، المناجم والمحاجر، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة،

تكنولوجيا الإعلام والاتصال واقتصاد المعرفة. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 08)

تستفيد الاستثمارات التابعة لنظام القطاعات من المزايا التالية (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 09).

- خلال فترة الإنجاز: وتتمثل في الإعفاءات التالية:

- إعفاء السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار من الحقوق الجمركية.
- إعفاء السلع والخدمات المستوردة المحلية أو المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة.
- إعفاء المقتنيات العقارية من الرسم على الإشهار العقاري ومن دفع حق نقل الملكية بعوض.

- الإعفاء من دفع حقوق التسجيل على عقود تأسيس الشركات وكذا الزيادات في الرأسمال.

- إعفاء الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية المخصصة لإنجاز المشاريع الاستثمارية من حقوق التسجيل ومن الرسم على الإشهار العقاري.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري وذلك ابتداء من تاريخ الاقتناء. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 09)

- خلال فترة الاستغلال: وتستفيد من الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات، وذلك ابتداء من تاريخ الانطلاق في الاستغلال.

ب- نظام المناطق: النظام التحفيزي للمناطق هو منح الأولوية للاستثمارات المنجزة في مناطق محددة عبر التراب الوطني، وذلك لاعتبارات تتعلق بالتباين بين مختلف مناطق الوطن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن تستفيد من نظام المناطق الاستثمارات المنجزة في مناطق للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، والمناطق التي تتطلب مرافقة خاصة من الدولة من أجل تنميتها، وكذا المناطق التي تملك موارد طبيعية قابلة للتنمين. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 09)

تستفيد الاستثمارات التابعة لنظام المناطق من المزايا التالية: (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 09)

- **خلاف فترة الإنجاز:** تستفيد الاستثمارات المرتبطة بنظام المناطق خلال فترة الإنجاز من نفس مزايا نظام القطاعات خلال مرحلة الإنجاز والمحددة في المادة 27 من القانون 18-22.

- **خلاف فترة الاستغلال:** تستفيد الاستثمارات المرتبطة بنظام المناطق خلال فترة تمتد من 5 إلى 10 سنوات بداية من تاريخ الانطلاق في الاستغلال من الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، بالإضافة إلى الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 09)

ج - نظام الاستثمارات المهيكلية: هي الاستثمارات التي لها قدرة عالية في استحداث مناصب العمل وخلق الثروة والتي ترفع من جاذبية الإقليم والتي تكون بمثابة قوة دافعة للنشاط الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة. والتي تساهم في تنويع الصادرات إحلال الواردات، اقتناء التكنولوجيا وتحسين الأداء، الاندماج ضمن القيمة المضافة والعالمية. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 60، صفحة 45) كما تؤهل لنظام الاستثمارات المهيكلية، الاستثمارات التي لا يقل مبلغها عن عشرة 10 ملايين دينار جزائري أو الاستثمارات التي توفر على الأقل 500 منصب شغل مباشر. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 60، صفحة 45)

تستفيد الاستثمارات المهيكلية من عدة مزايا إجرائية وشبه إجرائية وكذا جمركية التي ينص عليها القانون العام، كما أنها تستفيد أيضاً أثناء فترة الإنجاز من نفس مزايا نظام القطاعات خلال مرحلة الإنجاز والمحددة في نص المادة 27 من القانون 18-22، كما تستفيد خلال فترة الاستغلال من الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، وكذا الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وهذا لمدة تمتد من 5 إلى 10 سنوات بداية من تاريخ الانطلاق في الاستغلال. كما يمكن أيضاً أن تستفيد الاستثمارات المهيكلية جزئياً أو كلياً من المنشآت الأساسية ومن أعمال التهيئة المنجزة من طرف الدولة، وذلك من خلال تقديم طلب من طرف المستثمر مع عرض مفصل عن لأشغال المقرر إنجازها، عن طريق اتفاقية تبرم بين الوكالة والمستثمر بعد موافقة الحكومة. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 09)

4. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ودورها في تحسين الخدمة العمومية للمستثمرين

1.4 تعريف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

تعرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حسب نص المادة الثانية المرسوم التنفيذي 298-22

الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها بما يلي: "الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع الوكالة تحت وصاية الوزير الأول. " (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 60، صفحة 06) وتطبقا لأحكام المادة 18 من القانون رقم 18-22 تم استبدال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "وتسمى في صلب النص " الوكالة". (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 07).

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه مطابق تقريبا للتعريف السابقة للوكالة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 356-06 وكذا القانون رقم 09-16، إلا أن الاختلاف يكمن فقط في الوصاية الخاضعة لها، حيث كانت سابقا تخضع للوزير المكلف بالاستثمارات، لتخضع بموجب المرسوم التنفيذي 298-22 إلو صاية الوزير الأول، وهو ما يبين الأهمية البالغة التي تحتلها الوكالة لدى الدولة، كما يلاحظ تغيير تسمية الوكالة من الوطنية إلى الجزائرية من أجل إعطائها طابع ترويجي للاستثمار في الجزائر.

2.4 أجهزة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

تعتمد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في أداء مهامها على نوعين من الشبائيكوهي:

أ- الشباك الوحيد الخاص بالمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية: هو المحاور الوحيد ذو الاختصاص الوطني، ويكلف بالقيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد ومراقبة المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 08).

وحسب نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 299-22 يقصد بالمشاريع الكبرى هي التي تساوي أو تفوق مبلغ 2 مليار دج، أما الاستثمارات الأجنبية فهي التي يمتلك رأسمالها جزئيا أو كليا أشخاص أجانب طبيعيين أو معنويون، وتستفيد من مزايا تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 60، صفحة 12)

ب- الشبائيك الوحيدة اللامركزية: هي شبائيك ذات اختصاص محلي، تكلف بالاستثمارات التي لا تدخل ضمن نطاق الشباك الوحيد الخاص بالمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 08)، وهي المحاور الوحيد للمستثمر على المستوى المحلي، وتتولى مهمة مرافقة ومساعدة

المستثمر في إتمام الإجراءات المرتبطة بالاستثمار. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 09)

تكلف الشبايبك الوحيدة حسب نص المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 22 – 298 على الخصوص بمهمة استقبالا للمستثمرين، وتسجيل استثماراتهم، ومرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، وتقوم أيضا بتسيير ومتابعة ملفات الاستثمار، (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 60، صفحة 09)

يجمع الشباك الوحيد موظفي الوكالة وكذا ممثلي الهيئات العمومية التي لها علاقة بالاستثمار للقيام بالمهام التالية: (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 60، صفحة 10)

-يقوم ممثل الوكالة بتسجيل الاستثمار ويبلغ شهادات التسجيل، ويعالج طلبات تعديلها، وكل الخدمات المتعلقة بتأسيس مشاريع الاستثمار، ويقوم بتأشير قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا، ومعالجة طلبات تعديلها وترخيص التنازل على الاستثمار وتحويل المزايا، إضافة إلى سحب مزايا الاستثمارات التابعة لاختصاصه، ويحدد مدة المزايا المتعلقة بالاستغلال من خلال شبكة التقييم.

-يقوم ممثل هيئة الضرائب بإعداد شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الخاصة باقتناء السلع والخدمات المستفيدة من المزايا، ويعمل مع مصالح الضرائب لإعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال.

-يساعد ممثل الجمارك المستثمرين في اتمام الإجراءات الجمركية المتعلقة بإنجاز استثماراتهم، ويعالج طلبات رفع عدم قابلية التنازل على السلع التي تم اقتنائها في ظل شروط تفضيلية.

-يكلف ممثل المركز الوطني للسجل التجاري بإعداد شهادة عدم سبق التسمية ويساعد المستثمرين في إجراءات التسجيل في السجل التجاري.

- يكلف ممثل هيئة التعمير بمساعدة المستثمرين في اتمام إجراءات الحصول على وكذا الرخص المتعلقة بحق البناء، واستلام ومتابعة الملفات المرتبطة بصلاحياته.

- يقوم ممثل مديرية البيئة بمساعدة المستثمرين في الحصول على التراخيص اللازمة لحماية البيئة واستلام ومتابعة الملفات المتعلقة بصلاحياته.

- يقوم ممثل المصالح المكلفة بالعمل والتشغيل بإعلام المستثمرين بالتشريع والتنظيم الخاص بالعمل والتشغيل، وتسليم رخص العمل وكل الوثائق المتعلقة باختصاصهم،

ويقومون أيضا بجمع عروض العمل من المستثمرين وتقديم المترشحين المؤهلين لشغل المناصب المقترحة.

- يكلف ممثلو هيئات الضمان الاجتماعي بتسليم شهادات المستخدم وتعيين عدد المستخدمين وتسجيل المستخدمين والأجراء، وكل الوثائق الأخرى التي تخضع لاختصاصهم.

- يكلف ممثلو الهيئات المكلفة بالعقار بإعلام المستثمرين بوفرة الأوعية العقارية ومرافقتهم لإتمام إجراءات الحصول على العقار.

3.4 المنصة الرقمية للمستثمر كآلية لتحسين الخدمة العمومية في قطاع الاستثمار:

- **تعريف المنصة الرقمية للمستثمر:** بموجب نص المادة 23 من قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 تم إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر تحت تسيير الوكالة، وهي أداة رقمية متصلة بأنظمة المعلومات الخاصة بالهيئات التي لها علاقة بعملية الاستثمار، تسمح المنصة بتوفير المعلومات الضرورية، خاصة فرص الاستثمار في الجزائر والتحفيزات والمزايا المرتبطة به وكذا العرض العقاري، وتسمح المنصة بإزالة الطابع المادي عن كافة الإجراءات المرتبطة بالاستثمار باستخدام الانترنت، وتشكل المنصة وسيلة توجيه ومرافقة للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 50، صفحة 06)

وبالتالي فإن المنصة الرقمية للمستثمر هي بمثابة أداة لمرافقة المستثمرين وحاملي المشاريع، ومسار إلكتروني لتتبع المشروع الاستثماري وتقوم بنفس مهام الوكالة على الخط. تم إطلاقها المنصة رسميا في 20 أكتوبر 2022 (الوكالة الجزائرية للأبناء، www.aps.dz) وتعتبر خطوة هامة للتحويل الرقمي في قطاع الاستثمار في الجزائر وتسهيل إجراءاتها والتصدي لكافة العوائق التي تقف أمامه، حيث تم تسجيل في المنصة الرقمية 8051 مشروع منذ 1 نوفمبر 2022 الى غاية 30 يونيو 2024 بقيمة مالية تقدر ب: 3584.117 مليار دينار مما يسمح بتوفير عدد معتبر من مناصب الشغل تقدر ب:-

199662 منصب. (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، www.aaip.dz)

- **أهداف المنصة الرقمية للمستثمر:** تهدف المنصة الرقمية للمستثمر حسب نص المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 إلى التكفل بإنشاء الاستثمارات والشركات وتسهيلها، وتعزيز التواصل بين المستثمر والإدارة المكلفة بالاستثمار، وكذا تعزيز الشفافية في إجراءات الاستثمار وفي فحص ومعالجة ملفات المستثمرين،

مع السرعة فيدراسة ومعالجة ملفات المستثمرين من قبل الإدارات المعنية، وتمكين المستثمرين من متابعة ملفاتهم عن بعد. كما تعمل على تحسين جودة الخدمات العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان، وعلى ترقية أداء المرافق العامة وجعلها متاحة وسهلة الولوج للمستثمرين. كما تسعى إلى التعاون الفعال بين المصالح المعنية بعملية الاستثمار، من خلال تبادل المعلومات الفوري بين الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 60، صفحة 11)

تجدر الإشارة إلى أن نجاح هذه المنصة وتحقيق أهدافها لا يرتبط فقط بمدى استعداد الوكالة لتطبيق الرقمنة، ولكن أيضا مرتبط بمدى جاهزية الأنظمة المعلوماتية للإدارات المعنية بالفعل الاستثماري.

4.4 دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في منح العقار الاقتصادي:

يعتبر العقار الاقتصادي أحد أكثر الملفات تعقيدا في الاستثمار، وذلك بسبب المشاكل التي عرفها هذا الملف سابقا من كل أشكال البيروقراطية والتعقيدات والغموض والممارسات الغير سوية في طرق وآليات منح العقار ومبررات المنح وملفات المنح، وفي عمليات المتابعة وكذلك في عدم توافق النشاطات الواجب القيام بها مع ما يحتاجه الاقتصاد الوطني، إضافة إلى مشكل التهيئة، كل هذا جعل السلطات العليا للبلاد تضع حد لهذه الممارسات، وبمنظرة استشرافية وبتشخيص دقيق لواقع تسير هذا الملف تقرر إحداث القطعة مع الاساليب القديمة وإدراج مقارنة جديدة مبنية أساسا على الشفافية والرقمنة وتقليل عدد المتدخلين من خلال المنصة الرقمية للمستثمر، كما تم وضع الأطر التي على أساسها يتم تهيئة العقار من جهة ومنحه ومتابعته من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار صدر قانون العقار الاقتصادي رقم: 23-17 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023، الذي عرف العقار الاقتصادي في نص المادة 04 منه بأنه: "كل ملك عقاري تابع للأملاك الخاصة للدولة و/أو كل ملك آخر خاص مكتسب من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لفائدة الدولة، قابل لاستقبال مشروع استثماري بمفهوم القانون المتعلق بالاستثمار". (الجريدة الرسمية، 2023، عدد 73، صفحة 6)

كما تم صدور وفي ظرف وجيز النصوص التطبيقية للعقار الاقتصادي والتي صدرت في 30 ديسمبر 2023، لتتعلق عملية استقبال ومعالجة طلبات العقار عبر المنصة الرقمية للمستثمر في بداية شهر فيفري 2024، وهذا يعتبر خطوة هامة في مسار

الإصلاحات التي مست منظومة الاستثمار، ويدل على الإرادة السياسية والمتابعة الصارمة من أعلى السلطات لملف الاستثمار.

تقوم الوكالة دوريا بجمع قائمة الأملاك العقارية القابلة لتشكيل العرض العقاري الموجه للاستثمار وذلك بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة، يتم على أساسها تكوين بنك معطيات تابع للوكالة (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 85، صفحة 10). وتقوم بعرض العقار الاقتصادي الموجه للاستثمار عبر المنصة الرقمية للمستثمر لمدة 30 يوما، يتم خلالها استقبال طلبات المستثمرين والرد عليها من طرف الوكالة خلال أجل لا تتجاوز 15 يوما بعد انتهاء أجل النشر (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 85، صفحة 10) تعالج طلبات منح العقار بطريقة رقمية عن طريق شبكة تقييم تحتوي على سبعة معايير أساسية من أجل توجيه العقار للمستثمر الأكفأ والاجدر بالمشروع، وهي: نوعية النشاط، المساهمة في تنويع الصادرات، المساهمة في تنمية الموارد المحلية، نسبة الإدماج، تشغيل اليد العاملة، مبلغ الاستثمار، ومبلغ المساهمة من الأموال الخاصة. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 85، صفحة 13)

بعد معالجة طلبات منح العقار الاقتصادي يتم اختيار المشروع الاستثماري المتحصل على أكبر عدد من النقاط حسب شبكة التقييم، ليتحصل بعدها على مقرر مؤقت، ولا يكون المقرر نهائيا إلا بعد انتهاء آجال الطعن. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 85، صفحة 11) تبلغ الوكالة المستثمر الذي تم قبوله بالقرار النهائي الذي يرخص منح الامتياز عن طريق شبكها الوحيد، وبناء على قرار منح الامتياز يقوم الشباك الوحيد باستدعاء المستثمر المستفيد للاكتتاب في دفتر الشروط الذي يبين شروط منح الامتياز بالتراضي القابل للتحويل إلى تنازل. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 85، صفحة 11)

تقوم مصالح أملاك الدولة بإعداد عقد امتياز خلال مدة 8 أيام من تاريخ استلامها الملف من الشباك الوحيد، ويلزم المستثمر المستفيد من الامتياز بإنجاز مشروعه الاستثماري حسب الآجال المحددة في دفتر الشروط. (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 85، صفحة 11) ويمكن أن يحول الامتياز إلى تنازل وذلك بتقديم طلب من المستفيد وذلك بعد الإنجاز الفعلي للمشروع وفق دفتر الشروط والحصول على شهادة المطابقة ودخول المشروع حيز الاستغلال ورفع الرهن العقاري، كما يمكن أن يتم فسخ الامتياز إما باتفاق الطرفين، وإما بمبادرة من الوكالة من خلال شبكها الوحيد إذا لم يلتزم المستفيد ببنود دفتر الشروط (الجريدة الرسمية، 2022، عدد 85، صفحة 12).

5. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة بدا واضحا لنا الجهود التي تبذلها الدولة لإصلاح الخدمة العمومية فيقطاع الاستثمار، وتهيئة مناخ مناسب للاستثمار في الجزائر من خلال اصدار قانون الاستثمار رقم 18-22 ونصوصه التطبيقية، والذي منح ضمانات وتحفيزات هامة للمستثمرين، وحاول إزاحة العديد من العراقيل وتذليل كل الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمار إلى الجزائر، والتي طالما اشتكى منها المستثمرون. ومواصلة لمسار الإصلاحات وتكريسا لمبدأ الشفافية، حاول المشرع ادخال الرقمنة على جميع إجراءات الاستثمار وذلك بإنشاء منصة رقمية للمستثمر لتسهيل اجراءات الاستثمار في الجزائر، وتعتبر هذه الخطوة نموذجا في مسار الاصلاحات وتحسين الخدمات الاستثمارية.

ومن خلال هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

- أن قانون الاستثمار 18-22 ساهم بشكل كبير في تحسين الخدمة العمومية للمستثمرين في الجزائر.
- استحداث المنصة الرقمية للمستثمر ساهم في تكريس مبدأ الشفافية والمساواة والقضاء على البيروقراطية والفساد وإزالة العوائق التي تحد من تدفق الاستثمار.
- تساهم المنصة الرقمية للمستثمر في تحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين من خلال الاعلام وتسهيل وتسريع الإجراءات والترويج للاستثمار.
- مرافقة الوكالة للمستثمر منذ انشاء مشروعه يبين مدى اهتمام الدولة بالمستثمر
- انتداب ممثلين عن الادارات المرتبطة بالاستثمار على مستوى شبابيك الوكالة، يعبر عن دور الدولة في تقريب الإدارة من المستثمر.
- تساهم المنصة الرقمية للمستثمر في تسهيل حصول المستثمر على العقار الاقتصادي بسرعة وبكل شفافية، وبهذا يكون المشرع قد أزاح أهم عائق يواجهه المستثمر في الجزائر.
- كرس قانون الاستثمار العديد من الضمانات والامتيازات وهذا ما يعزز ثقة المستثمرين في الدولة ويحفز على الاستثمار في الجزائر.
- ورغم كل ما يحمله هذا القانون من مزايا إلا أن هناك بعض الصعوبات لا تزال تواجه المستثمر مما يتطلب تظافر جهود جميع القطاعات المتعلقة بالاستثمار وانخراط كل الأطراف، وتقديم مزيد من الإصلاحات من أهمها:

- مراجعة قوانين القطاعات المرتبطة بقطاع الاستثمار، بشكل يتماشى مع قانون الاستثمار 18-22.
 - رقمنة القطاعات المتعلقة بقطاع الاستثمار وربطها بالمنصة الرقمية للمستثمر، مما يسهل الحصول على المعلومات والتراخيص اللازمة للاستثمار.
 - منح تسهيلات للحصول على القروض البنكية لتمويل المشاريع الاستثمارية.
 - تخصيص مزيد من العقار الاقتصادي الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، والذي يشهد عجز أمام الطلب المتزايد من طرف المستثمرين.
 - تبني سياسة ترويجية للاستثمار من طرف الوكالة وكذا السفارات والقنصليات الجزائرية في الخارج لتحسن صورة الجزائر أمام المستثمرين الأجانب.
- 6. قائمة المراجع:**

- الأمر رقم 03-01، المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 47، صادر في 22 أوت 2001.
- القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية، عدد 46، صادر في 03 أوت 2016.
- القانون رقم 18-22 يتعلق بالاستثمار، مؤرخ في 24 يوليو 2022، الجريدة الرسمية، عدد 50، صادر في 28 يوليو 2022.
- القانون رقم: 17-23، مؤرخ في 15 نوفمبر 2023، يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية، عدد 73، صادر في 16 نوفمبر 2023.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-299 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022 يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الاتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-302 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022 يحدد معايير تأهيل الاستثمارات الهيكلية وكيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم، الجريدة الرسمية، عدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022.

- المرسوم التنفيذي رقم: 23-487 مؤرخ في 28 ديسمبر 2023، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل عن العقار الاقتصادي التابع للأمالك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 85، صادر في 30 ديسمبر 2023.
- دالغ مصطفى، 2009، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، دواعي الوعي، الجزائر.
- بوعبيد ميلود، 2017، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر.
- لعماري وليد، 2011، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- شريفي محمد، 2003، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الاستراتيجية)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
- قويدري كمال، بلغيث أمينة، 2021، محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الابداع، المجلد 11، عدد 01، ص 541.
- دكاني عبد الكريم، 2018، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05، ص 196.
- بولعيد بعروج، 2006، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، العدد 04، ص 86-87.
- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، جوازك للاستثمار في الجزائر، 2022، الصادر في 18 جويلية 2022

[-https://aapi.dz/\(consulté le 15/08/2024\)](https://aapi.dz/(consulté le 15/08/2024))

[-https://www.aps.dz/ar/economie/133360-2022-10-20-15-15-24](https://www.aps.dz/ar/economie/133360-2022-10-20-15-15-24)
(consulté le 30/09/2024)